برنامج الإصلاح الاقتصادي وسياسة سعر الصرف وأثره على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)

د/ ماهر عبدالوهاب حامد أبو زيادة

دكتوراه فى الحقوق – قسم الاقتصاد والمالية العامة – جامعة بنها

المقدمة

اعتمدت خطة الإصلاح المصرية على وجود برنامج متكامل وأوسع نطاقًا يستهدف إجراء إصلاح هيكلي بالاقتصاد المصري بصفة عامة وقطاع الطاقة بصفة خاصة[١].

يشهد الاقتصاد المصري حاليًا عددًا من المتغيرات الجذرية وذلك مع تبنيه استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي تمثل هدفها الأساسي فى تغليب آليات السوق التوجه نحو أعمال قوى العرض والطلب وذلك تمشيًا مع ما تشهده الساحة العالمية من تحولات كبيرة فى مجال الأخذ بأساليب الاقتصاد الحر, هذا فضلاً عما يهدف إليه برنامج الإصلاح الاقتصادي من معالجة المشكلات والاختلالات الاقتصادية التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري.

هذا وقد استلزم تنفيذ استراتيجية الإصلاح الاقتصادي اتخاذ مجموعة من السياسات النقدية والائتمانية, التي تستهدف تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيف الضغوط التضخمية؛ وذلك بإحداث نوع من التوازن بين جانبي العرض والطلب النقدي، ليتمشى معدل النمو فى السيولة المحلية مع النمو الحقيقي فى الناتج المحلى الإجمالي[٢].

وفي محاولة جديدة لعلاج هذا الموقف الاقتصادي المتدهور بتوجيه ومساندة من صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين, قامت الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج إصلاح شامل يهدف إلي تأكيد الاتجاه نحو مزيد من الاعتماد على قوى السوق

(١) د. رشدي إبراهيم رشدي, البترول بين الاستخراج الأولى والتصنيع فى الاقتصاد المصري, رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق, جامعة الاسكندرية, كلية الحقوق, قسم الاقتصاد والمالية العامة, ٢٠١٨, ص ٢٦٠

(٢) د. أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب معين, دور السياسة النقدية فى التأثير على هيكل الائتمان بالبنوك فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي ، دراسة مقارنة, رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة, قسم الاقتصاد، ٢٠٠١، ص أ.

وتشجيع المبادرات الفردية الخاصة وتحرير السياسات الاقتصادية من خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي[١].

أهمية الدراسة

نظرًا للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصري، فإن أهمية الدراسة تنبع من خلال التعرف على مدى نجاح الإصلاح الاقتصادي فى الاقتصاد المصري. فروض الدراسة:

١- عانى الاقتصاد المصري من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت فى تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع.

٢ – أسهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها الحكومة فى التخفيف من العوامل الداخلية فى تغذية الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصري من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي.

من خلال العرض السابق، يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية للبحث كالتالي:

واجه الاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية عدد من التحديات الداخلية والخارجية التي أدت إلى تفاقم المشاكل والاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصري، وأثرت سلبًا على أوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات وارتفاع مستويات الدين العام ونقص مستويات المعروض من النقد الأجنبي وتراجع الاحتياطات الدولية, وقد دفعت هذه التطورات الحكومة فى أواخر عام ٢٠١٦ إلى الإسراع بتبني برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي وذلك بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية

وبناءً على ما سبق، نطرح السؤال الجوهري التالي:

ما المقصود بمفهوم برنامج الإصلاح الاقتصادي، وما هي مراحل الإصلاح الاقتصادي؟

(١) نهال أحمد عبد الحى تقى الدين ، تقييم فاعلية السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي فى مصر، دراسة تحليلية تطبيقية للفترة منذ ١٩٩٠، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، عام ٢٠٠٩ ص أ.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ – التعرف على آثار تحرير سعر الصرف فى مصر.

٢ – التعرف على أهم نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري.

يتلخص منهج البحث العلمي المستخدم لاستخلاص البحث فى الآتي:

تعتمد منهجية البحث علي المنهج الاستقرائي فى إجراء مسح شامل للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، كما أن الدراسة تعتمد علي المنهج الاستنباطي فى تحليل متغيرات الدراسة وذلك من خلال دراسة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري.

نظرًا لأهمية البحث واتساعه فقد حاولنا ضبط خطة البحث وعرضها من خلال ثلاثة مطالب، لتسهل على القارئ التعمق دون أدنى صعوبة، وفي موضوع البحث بصفة خاصة، وقد تم اختيار عنوان البحث وهو:(برنامج الإصلاح الاقتصادي وسياسة سعر الصرف واثره علي الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)) وذلك لإظهار إشكالية البحث.

لذا قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم ومراحل الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: أهم نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٦- ٢٠٢١)

المطلب الثالث: آثار برنامج الاصلاح الاقتصادي علي سعر الصرف.

المطلب الأول

مفهوم ومراحل الإصلاح الاقتصادي

تمهيد وتقسيم:

تسعي معظم دول العالم, إلي تحقيق مجموعه من الأهداف الاقتصادية, والتي تأتي فى أولها تحقيق التوازن الكلي ودفع النمو مع التأكيد علي الاستقرار الاقتصادي. وفي سبيل ذلك تقوم تلك الدول باستخدام مزيج من السياسات النقدية والمالية بالإضافة إلي سياسة معدل الصرف. ويتم استخدام ذلك من قبل تلك الدول فى أطار مجموعة من السياسات يطلق عليها سياسات الاصلاح الاقتصادي والمدعمة من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)[١].

وعليه نقسم هذا المطلب إلي ثلاثة فروع علي النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم برنامج الإصلاح الاقتصادي

الفرع الثاني: مراحل الإصلاح الاقتصادي

الفرع الثالث: مشروطيه صندوق النقد الدولي فى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي

(١) د. باهر سامي نخله حنين, معدل الصرف وبرامج الاصلاح الاقتصادي فى مصر, المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, كلية التجارة وادارة الأعمال, جامعة حلوان, العدد الثاني, ٢٠٠٩, ص٢٢٩.

الفرع الأول

مفهوم برنامج الإصلاح الاقتصادي

(١)-هو عملية تحتوى على تغيرات جذرية فى منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ بحيث تشمل هذه السياسات على ديموقراطية سياسية وحرية اقتصادية, تؤدى إلى تغيير فى سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج والخدمات.

(٢)- ويمكن تعريفه أيضاً بأنه: مجموعة اجراءات تتخذها الحكومة, تساهم فى تشكيل سلوك اقتصادي على أساس آليات السوق الحر, ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار فى قطاع معين ولسلع معينه, إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص [١].

الفرع الثاني

مراحل الإصلاح الاقتصادي

المرحلة الأولى : مرحلة الاعداد والتمهيد (١٩٨٦-١٩٨٩) [٢]:

وهى مرحلة, الهدف منها تهيئة المجتمع المصري لتقبل سياسة الإصلاح الاقتصادي؛ وذلك لما لها من آثار إيجابية وأخرى سلبية؛ نظرًا لأنها سوف تواجه الكثير من العقبات والمشاكل وهو ما أوضحته تجارب بعض الدول, حيث تمثل مرحلة إعداد البنية الأساسية اللازمة للنهوض الاقتصادي, وتوفير المناخ الملائم لتقبل المرحلتين التاليتين, وتحقيق المصداقية الدولية.

المرحلة الثانية : مرحلة الاستقرار والتثبيت الاقتصادي (١٩٨٩-١٩٩٣) [٣]:

تشمل هذه المرحلة على مجموعة من السياسات النقدية والمالية, التي ترسم طريق الإصلاح الاقتصادي والتي تمثل جانب الطلب، كما تشمل قليلاً من الإصلاحات الهيكلية، وتمثل المرحلة الأولى لسياسة الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات الدولية، وتتضمن تحرير سعر الفائدة، وتحرير سعر الصرف، وعلاج عجز الموازنة العامة, وإلغاء الدعم علي السلع غير الأساسية, وغيرها من السياسات الأخرى؛ والهدف من هذه المرحلة هو تكميش الطلب, وبالتالي تعتبر تمهيدًا للمرحلة الثالثة.

(١) أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب معين، دور السياسة النقدية فى التأثير على هيكل الائتمان بالبنوك فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٦٣

(٢) المرجع السابق، ص ٦٢

(٣) المرجع السابق، ص ص ٦٢ ، ٦٣

المرحلة الثالثة : مرحلة التصحيح الهيكلي الشامل من ١٩٩٣ ولم تنتهي:

وهي تمثل المرحلة الثالثة فى برنامج الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات الدولية, وتعتبر أطول أمدًا من المرحلة الثانية ويشتمل الجزء الأكبر منها علي إصلاحات هيكلية متعلقة بجانب العرض من المشكلة الاقتصادية، وتشمل قليلاً من الإصلاحات المالية والنقدية وتهدف إلى زيادة العرض.

كما أن الهدف الأساسي من استخدام مجموعة الأدوات والسياسات النقدية فى برنامج الإصلاح، هو جعل قوى السوق هي المتحكم الأساسي فى توزيع الائتمان وتعبئة المدخرات وإدارة السياسة النقدية.

١- الإصلاح النقدي:

فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي تحدد الإطار التنظيمي لعمل الجهاز المصرفي بسياسة نقدية انكماشية تعتمد على قيام البنك المركزي بضبط السيولة المحلية من خلال أساليب الرقابة النقدية غير المباشرة [١].

ويتمثل فى :

أ – تحرير سعر الفائدة.

ب – السقوف الائتمانية.

ج – إصدار أذون الخزانة.

د – توحيد وتحرير سعر الصرف.

هـ – نسبتي الاحتياطي والسيولة.

و – الإصلاح المصرفي.

٢- الإصلاح المالي:

إن الهدف من الإصلاح المالي هو زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام للسيطرة علي عجز الموازنة العامة للدولة وأهم تلك الإجراءات:

(١) د. خالد زكى محمد الديب، دور السياسة النقدية والسياسة المالية فى خفض الفجوة الادخارية – دراسة تحليلية منذ ١٩٧٤، جامعة عين شمس، كلية التجارة، الدراسات العليا، ص ١٤١

أ – الضريبة العامة علي المبيعات.

ب – ترشيد الدعم.

جـ - الضريبة الموحدة.

د – تعديل التعريفة الجمركية.

٣- الإصلاحات الهيكلية [١]:

أ – تحرير الأسعار.

ب – تحرير القطاع العام.

جـ - الخصخصة [٢]:

هي زيادة كفاءة وتشغيل المشروعات العامة، من خلال الاعتماد على آليات السوق، والتخلص من ترتيبات البيروقراطية، وكان صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ خطوة سابقة وممهدة لها, وتهدف إلى: زيادة الإنتاجية والربحية وكفاءة الإدارة، وتوسيع قاعدة الملكية، وتدعيم الموازنة، وزيادة الجودة، وتحقيق المنافسة، وتنشيط سوق المال، ... إلخ.

(١) د. أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب معين، مرجع سابق، ص ص ٧٠، ٧١.
(٢) المرجع السابق، ص ص ٧١، ٧٢.

الفرع الثالث

مشروطيه صندوق النقد الدولي فى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي

تتمثل مشروطيه صندوق النقد الدولي فى العناصر التالية [١]:

١ – إتباع سياسة مالية تعمل على تخفيض العجز فى الموازنة من خلال ضغط الإنفاق العام مع زيادة كفاءته وإلغاء الدعم مع العمل على زيادة الإيرادات عن طريق رفع أسعار منتجات شركات قطاع الأعمال العام والخدمات الحكومية والطاقة وكذلك العمل على زيادة الحصيلة الضريبية.

٢ – تخفيض سعر صرف العملة المحلية لتكون أكثر واقعية بهدف تشجيع زيادة الصادرات والحد من الواردات.

٣ – وضع سقوف ائتمانية بهدف التحكم فى العرض النقدي والحد من الطلب الكلى وكذلك زيادة معدلات الفائدة المحلية لامتصاص السيولة لدى الأفراد.

٤ – تحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية.

٥ – تحرير الأسعار المحلية حتى يتم تخصيص الموارد على أساس التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج.

٦ – تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال التوسع فى الحوافز الضريبية والحماية من المصادرة أو التأميم والسماح بتحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية للخارج وغيرها.

٧ – سياسات سوق عمل لتقييد الأجور الحقيقية وزيادة مرونة الأجور وأسواق العمل.

كما يقوم البنك الدولي بمنح عدة أنواع من القروض مثل قروض المشروعات project lending **وقروض البرامج** program lending **بالإضافة إلى قروض التكيف الهيكلي** structural adjustment lending.

(١) د. خالد إبراهيم سيد أحمد، دور السياسة المالية فى علاج مشاكل الدين العام، رسالة دكتوراه الفلسفة فى المالية العامة، ٢٠٠٣، ص ص ١٩، ٢٠

وتتمثل مشروطيه البنك الدولي لتقديم هذه القروض فى [١]:

١ – تعبئة المدخرات المحلية من خلال السياسة المالية وكذلك من خلال أسعار الفائدة المحلية.

٢ – تحسين كفاءة الاستثمارات فى القطاع العام بما فى ذلك تحديد أولويات الاستثمار وسياسات الأسعار، وكثيرًا ما ينصح ببيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص وتصفية الوحدات الخاسرة.

٣ – إصلاح المؤسسات الائتمانية بما فى ذلك النظام المصرفي والإدارة العامة.

٤ – تحسين كفاءة استثمارات القطاع الخاص من خلال إصلاح السياسات التجارية وتقوية الحوافز على التصدير وغيرها.

ولا يشترط استخدام القرض فى الشراء من سوق دولة معينة إلا أنه يشترط أن تستخدم هذه القروض فى مشروعات معينة بالنسبة لقروض المشروعات، وبالنسبة لقروض البرامج فإنه يخلق نوع من التبعية السياسية ويتضمن قبول الدولة شروط معينة عند إعداد سياساتها الاقتصادية والاجتماعية [٢].

ويلاحظ فى الوقت الحالي تداخل مشروطيه البنك الدولي مع مشروطية الصندوق، ففي غالب الأحيان يدعم البنك والصندوق برامج الإصلاح الاقتصادي الخاص بنفس الدول ويشتركان فى وضع السياسات الملائمة كل حسب اهتماماته وخبرته فكما يقول E. Peter Wright أحد خبراء البنك الدولي أن « البنك يقود الصندوق فى القضايا المتعلقة بالتنمية بينما يقود الصندوق البنك فى الأمور المتعلقة بتكييف ميزان المدفوعات [٣].

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٠، ٢١

(2) Roland Sturm and Markus M. Muller, Public Deficits : A comparative study of their Economic and political consequences in Britain, Canada, Germany and the United States, Longman, New York, USA, 1999,P.5.

(٣) د. خالد إبراهيم سيد أحمد، دور السياسة المالية فى علاج مشاكل الدين العام، مرجع سابق، ص ٢١

المطلب الثاني

أهم نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٦- ٢٠٢١)

تمهيد وتقسيم:

واجه الاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية عدد من التحديات الداخلية والخارجية التي أدت إلى تفاقم المشاكل والاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصري، وأثرت سلبًا على أوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات وارتفاع مستويات الدين العام ونقص مستويات المعروض من النقد الأجنبي وتراجع الاحتياطات الدولية[١].

وعليه نقسم هذا المطلب إلي فرعين علي النحو التالي:

الفرع الأول: مجموعة الخطوات الاصلاحية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي

الفرع الثاني: أهم النتائج المترتبة علي بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي اعتبارًا من ٣ نوفمبر ٢٠١٦

الفرع الأول

مجموعة الخطوات الاصلاحية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي

دفعت التطورات الداخلية والخارجية الحكومة فى أواخر عام ٢٠١٦ إلي الإسراع بتبني برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي وذلك بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية مدعومًا باتفاق قرض ممدد Extended Fund Facility EFF مع صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات بقيمة ١٢ مليار دولار[٢].

وقد شمل البرنامج مجموعة من الخطوات الإصلاحية يتمثل أهمها فيما يلي [٣]:

تحرر نظام الصرف الأجنبي لمعالجة مشكلة نقص العملة الأجنبية, وزيادة تنافسية الصادرات وحفز الاستثمارات وتنشيط السياحة.

ضبط أوضاع المالية العامة لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة والسيطرة على الدين العام، ويشمل ذلك تحريك أسعار المنتجات البترولية وتطبيق قانوني ضريبة القيمة المضافة والخدمة المدنية.

(١) البنك الأهلي المصري, النشرة الاقتصادية, العدد الأول ٢٠١٧, المجلد السابع والستون ، ص٦
(٢) المرجع السابق, ص٦
(٣) المرجع السابق, ص٦.

إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المجتمع المصري.

تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي من خلال تخصيص جانب من الوفر المالي لتعزيز الإنفاق الاجتماعي وزيادة دعم الغذاء وبحث التحول لنظام الدعم النقدي.

تنويع مصادر التمويل من خلال إصدار السندات الدولارية فى الأسواق الدولية.

تبني سياسة نقدية انكماشية لاحتواء التضخم.

شكل رقم (١)

ملخص لأهم الإجراءات الإصلاحية اعتبارًا من أواخر ٢٠١٦

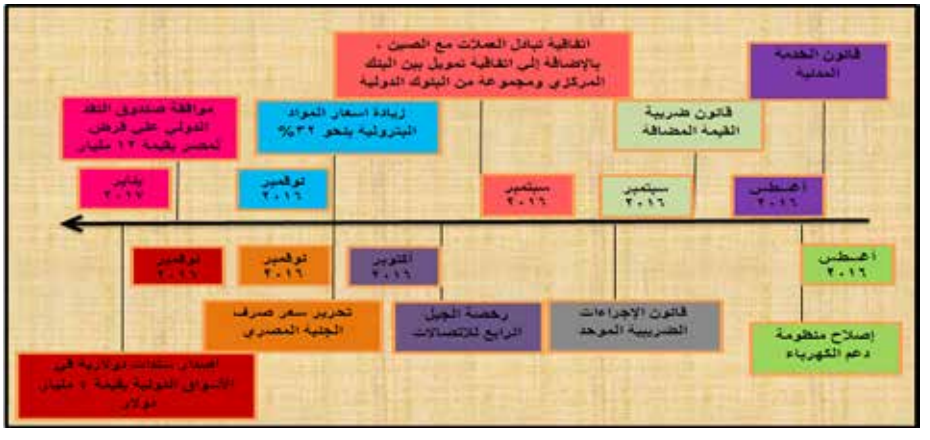

المصدر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ٢٠١٧، المجلد السابع والستون، ص٦.

شهدت السنوات الماضية التزامًا من جانب الدولة بإدخال إصلاحات فى مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي والسكن اللائق، مع التركيز على الأبعاد المتعلقة بالجودة والتنافسية بشكل خاص من خلال تبني ثلاثة محاور كاملة فى استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ لقضايا الاستثمار فى البشر، محورين ضمن البعد الاجتماعي وهما «الصحة» و«التعليم والتدريب» ومحور ضمن البعد الاقتصادي وهو «المعرفة والابتكار والبحث العلمي». حيث تحسن أداء قطاع التعليم قبل الجامعي فى مصر خلال السنوات العشر الأخيرة وفقًا لمؤشرات الإتاحة.

وقد قامت الدولة المصرية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠) باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تتعلق بالنهوض بالصحة العامة للمواطنين فى إطار من العدالة والإنصاف، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتحسين حوكمة قطاع الصحة, مثل مبادرات علاجية رائدة-السيطرة على فيروس سي- ١٠٠ مليون صحة- القضاء على قوائم الانتظار- صحة المرأة- تعزيز البنية التحتية الصحية- تنظيم وتطوير صناعة الدواء.

كما حظي الإسكان الاجتماعي باهتمام الدولة المصرية للعمل على تمكين أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط، ففي عام ٢٠١٤، تم الإعلان عن إنشاء مليون وحدة سكنية لدعم أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة، وتعزيز الإتاحة للفئات مرتفعة الدخل.

استهدف برنامج للإصلاح الاقتصادي تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ووقف تراجعه، واتساق السياسات المالية والنقدية لتعزيز الثقة فى الاقتصاد وقدرته على جذب معدلات استثمار عالية لتحقيق تنمية شاملة، ولخفض معدلات الدين العام وسد فجوة ميزان المدفوعات، وإعادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

كذلك زادت مصر من استثماراتها بقدر كبير فى مشروعات قومية كبرى لإنشاء وتقوية بنية تحتية صلبة تستند إليها أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر ربوع مصر وعلى نحو متزامن, والتوجه نحو استهداف صعيد مصر بالمشروعات الاستثمارية وتطوير البنية التحتية والعنصر البشرى الجاذب لرأس المال الخاص (مشروع تنمية الصعيد).

كما تم رفع كفاءة المنظومة الضريبية, وإدارة مرنة لسعر صرف الجنيه المصري لخفض معدلات التضخم والحفاظ على الدخول الحقيقة للمواطنين, واصلاح منظومة دعم الطاقة مع زيادة برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الاستهداف الجيد[1].

ووفقًا لتقرير التنمية البشرية ٢٠٢١, اهتمت مصر بتخفيف أثر الإصلاحات الاقتصادية على الفئات الأكثر احتياجًا من خلال زيادة مخصصات برامج الحماية الاجتماعية والتوسع فى برامج الدعم النقدي المشروط وتحسين استهداف منظومة

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١.

دعم السلع التموينية، كما توسعت الدولة فى برامج التمكين والحماية الاجتماعية المعتمدة على التحويلات النقدية المشروطة فطبقت برنامج تكافل وكرامة فى كل المحافظات بالتركيز على الفئات الأكثر احتياجًا وخاصة النساء، حيث بلغ عدد المستفيدين من الدعم النقدي بكل أشكاله ٣,٨ مليون أسرة فى فبراير ٢٠٢١.

وبرامج سوق العمل النشط، وتوسيع قاعدة المؤمن عليهم ضمنه، قانون جديد للتأمينات يضمن معاشات عادلة للمستحقين ويشمل العمالة غير المنتظمة.

كما تفاعلت مصر مع تطورات أزمة جائحة كوفيد-١٩ بسرعة ومرونة اتخذت مصر حزمة من القرارات وتبنت عددًا من الإجراءات التنظيمية والسياسات المتدرجة للحد من انتشار الجائحة حيث خصصت مصر ١٠٠ مليار جنيه بالإضافة إلى حزمة تنشيطية نقدية لمواجهة الأزمة وأشارت التقديرات وتقارير الرصد الدولية أن مصر واحدة من عدد قليل من دول العالم نجحت فى تحقيق معدلات نمو إيجابية رغم الجائحة.

وكشف التقرير أن الإصلاحات الاقتصادية ساهمت فى تهيئة الاقتصاد المصري لمواجهة جائحة كورونا فنجحت فى تحقيق معدلات نمو إيجابية رغم الجائحة مما أدى إلى تحقيق معدل نمو بلغ ٣,٦ ٪ فى العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ و معدل نمو ٢,٨ ٪ فى العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ مع توقع معدل نمو ٥,٤ ٪ فى العام المالي ٢٠٢١ /٢٠٢٢.

إلى أن ظهر تحد جديد، تمثل فى الحرب بين روسيا وأوكرانيا، فقد ضربت هذه الأزمة الاقتصاد العالمي، وأدخلته مرحلة غير مسبوقة من الركود، وكان لجهود الإصلاح التي أنجزتها الدولة المصرية فى الأعوام الأخيرة الفضل فى تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الصمود فى مواجهة هذه الازمة[١].

كما أولت مصر اهتمامًا كبيراً للحفاظ على الأصول البيئية الحيوية وعلى رأسها مياه نهر النيل - المصدر الرئيسي لاحتياجات مصر المائية- وشرعت فى دراسة جدوى استخدام حلول غير تقليدية لتأمين احتياجات المستقبل من المياه مثل تحلية مياه البحر وإعادة تدوير مياه الري والصرف الصحي.

كذلك عززت مصر من قدراتها وتدابيرها العملية الرامية للتصدي لتأثيرات المخاطر المناخية وهو ما انعكس فى تقدم ترتيب مصر فى مؤشر الأداء فى مواجهة تغير المناخ.

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١.

تصدّر إصلاح منظومة الطاقة أولويات مصر، فنفذت برنامج جريء لإصلاح دعم الطاقة، والذي فضلاً عن أهميته كجزء من الإصلاح الاقتصادي - ساهم فى ضبط أنماط الاستهلاك غير المستدام لمصادر الطاقة التقليدية، كذلك عظمت مصر من اعتمادها على مصادر الطاقة المتجددة ومن جهودها لتحسين كفاءة الطاقة.

حيث تقدم ترتيب مصر فى مؤشر الأداء فى مواجهة تغير المناخ من المركز ٣٠ (٢٠١٦) إلى ٢٢ (٢٠٢١) من ٥٧ دولة تنتج معاً ٩٠٪ من انبعاثات العالم وتمتلك مصر حاليًا ٥,٨ جيجاوات من احتياجاتها الكهربائية من مصادر متجددة وتستهدف إنتاج ٤٢ ٪ من تلك الاحتياجات بحلول ٢٠٣٠, حيث حقق مشروع تحسين كفاءة الطاقة فى مختلف المباني وفورات قدرها ٢٥-٤٠٪ من إجمالي استهلاك الكهرباء.

وفي مجال الحوكمة بذلت مصر جهودًا مهمة فى تعزيز مسارات الحوكمة بها فواصلت جهدها الدؤوب لتطوير وإصلاح الجهاز الإداري للدولة – بما فى ذلك الإدارة المالية وتعزيز المساءلة من خلال تفعيل دور نظم المتابعة والتقييم وتأهيل الكوادر وخاصة الشباب مع تعظيم فرص مشاركتهم فى صنع القرار[١].

الفرع الثاني

أهم النتائج المترتبة علي بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي اعتبارًا من ٣ نوفمبر ٢٠١٦

تؤكد مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ أن قرار تحرير سعر الصرف فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ ساعد علي رفع معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة التشوهات وتحقيق التوازن ووضع الاقتصاد علي الطريق الصحيح وهو ما يتضح فيما يلي [٢]:-

أولًا: علي مستوي معدلات التضخم:

(١) ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٢٩,٨٪ مقابل ١٤٪ فى السنة السابقة عليها؛ ويرجع ذلك الارتفاع إلى الاجراءات التي اتخذتها الدولة فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وخاصة تحرير سعر صرف الجنية المصري، تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، ورفع أسعار الوقود فى إطار إصلاح منظومة الدعم[٣].

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١.
(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٧/٢٠١٦، ص أ.
(٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٧/٢٠١٦، ص ٤٩.

(٢) تراجع المعدل السنوي للتضخم العام بفضل تبني البنك المركزي المصري سياسة نقدية حصيفة ليقتصر على نحو ١٤,٤٪ فى مايو ٢٠١٨ مقابل ٢٩,٨٪ فى عام ٢٠١٧, وهو الأمر الذي يتوافق مع هدف البنك المركزي المصري بتخفيض التضخم إلي معدل أقل من ١٠٪ فى الأجل المتوسط [١].

(٣) انتهج البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية، وبشكل استباقي، ومؤقت من أجل احتواء الضغوط التضخمية التي واجهها الاقتصاد المصري بعد تحرير سعر الصرف. وأعلن البنك المركزي المصري فى مايو ٢٠١٧ ولأول مرة فى تاريخه عن معدل التضخم المستهدف وتوقيت تحقيقه، وهو ١٣٪ (±٣٪) فى الربع الأخير من٢٠١٨. وتشير بيانات التضخم الأخيرة، إلى نجاح السياسة النقدية فى احتواء الضغوط التضخمية، حيث تراجعت معدلات التضخم السنوي الأساسي فى مصر لتقتصر على نحو١٤,٤٪ عام ٢٠١٨. وقد ساهمت السياسة النقدية عبر تحرير سعر الصرف فى تعزيز تنافسية السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب الخارجي على المنتج المحلي، ليصبح صافي الصادرات أحد العوامل الرئيسية فى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. ثم انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري ليصل إلى ٩,٤٪ فى يونيو [٢]٢٠١٩، ثم انخفض المعدل ليصل إلى ٤,٨ ٪ فى يونيو ٢٠٢١ [٣].

وقد ساهمت السياسة النقدية عبر تحرير سعر الصرف فى تعزيز تنافسية السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب الخارجي على المنتج المحلي، ليصبح صافى الصادرات أحد العوامل الرئيسية فى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي[٤].

(١) البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية العدد الثاني يونيو ٢٠١٨،المجلد الثامن والستون ، ص٣٩.
(٢) النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري. العدد رقم ٢٧٩ يونيو ٢٠٢٠ ص ٥.
(٣) النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري. العدد ٢٩١، يونيو ٢٠٢١، ص ٥.
(٤) المرجع السابق ، ص٤٢.

شكل رقم (٢)

معدل التضخم العام لأسعار المستهلكين خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)

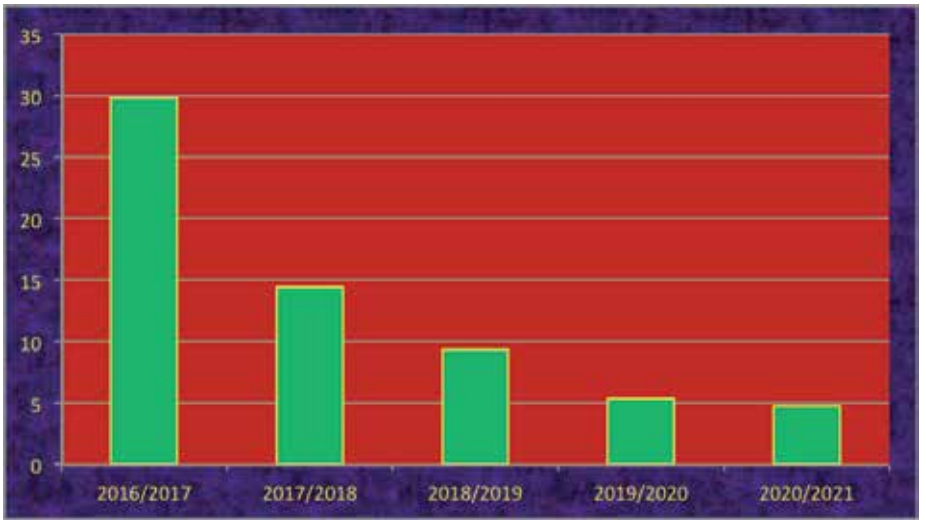

المصدر: البنك المركزي المصري, النشرة الإحصائية الشهرية, أعداد وسنوات متفرقة.

ثانيًا: على مستوي الاحتياطيات الأجنبية

ارتفع رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية فى نهاية ديسمبر ٢٠١٧ ليصل إلى ٣٧ مليار دولار مقابل ١٩,٦ مليارًا فى نهاية سبتمبر ٢٠١٦. واستمر الارتفاع فى صافي الاحتياطيات الدولية نحو ٤٢,٦ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٨, واستمر الارتفاع فى صافي الاحتياطيات الدولية نحو٤٥,٤ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٩, ثم انخفض صافي الاحتياطيات الدولية نحو ٤٠,١ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠, ثم ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية نحو ٤٠,٨مليار دولار فى نهاية اكتوبر [1]٢٠٢١.

(١) البنك المركزي المصري, النشرة الاحصائية الشهرية, أعداد وسنوات متفرقة.

شكل رقم (٣)

صافي الاحتياطيات الدولية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)

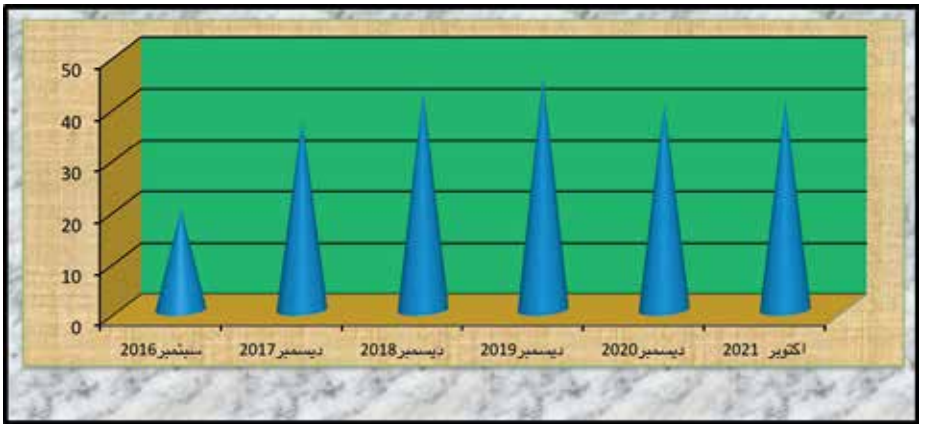

المصدر: البنك المركزي المصري, النشرة الاحصائية الشهرية, أعداد وسنوات متفرقة.

ثالثًا: على مستوي ميزان المدفوعات

حقق ميزان المدفوعات المصري فائضًا كليًا بلغ نحو ١٣,٧ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ (منه نحو ١٢,٢مليار دولار يخص الفترة نوفمبر/ يونيو ٢٠١٦/٢٠١٧ التي أعقبت قرار تحرير سعر الصرف). وذلك مقابل عجزًا كليًا بلغ نحو ٢,٨مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. فقد حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ حوالي ٢٩مليار دولار(مقابل نحو ٢١,٢ مليار دولار)، إلي جانب تراجع العجز فى حساب المعاملات الجارية بمعدل ٢١,٥٪ ليقتصر على نحو ١٥,٦مليار دولار (مقابل نحو ١٩,٨مليار دولار)[١]، بينما حقق ميزان المدفوعات فائضًا كليًا خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغ نحو ١٢,٨مليار دولار[٢]، بينما حقق ميزان المدفوعات فائضًا كليًا بلغ نحو ٤,١ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل ١,٧ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة, مما حد من أثر العجز الكلي المحقق لسنة العرض [٣]. بينما حققت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ فائضًا كليًا بلغ نحو ١,٩ مليار دولار (مقارنة بعجز بلغ نحو ٨,٦ مليار

(١) البنك المركزي المصري, التقرير السنوي, ٢٠١٦/٢٠١٧, ص٥٦.
(٢) البنك المركزي المصري, التقرير السنوي, ٢٠١٧/٢٠١٨, ص ٥٥.
(٣) البنك المركزي المصري, النشرة الاحصائية الشهرية, العدد رقم (٢٧٩) يونيو ٢٠٢٠, ص ٣.

دولار خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٩/٢٠٢٠ تأثرًا بجائحة كورونا التي اجتاحت العالم)، ويرجع هذا الفائض الكلي أساسًا لتحقيق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢٣,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٤ مليار دولار)[١].

شكل رقم (٤)

تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)

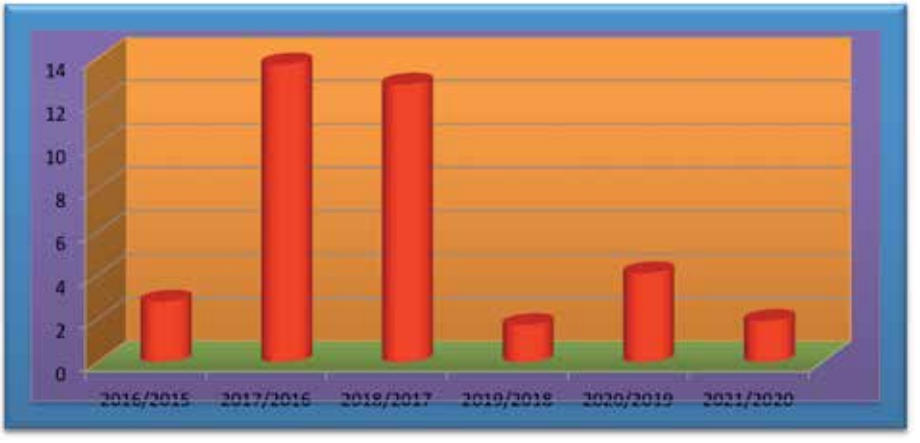

المصدر: * البنك المركزي المصري, التقرير السنوي ، ٢٠١٦/٢٠١٧, ص٥٦.

* البنك المركزي المصري, التقرير السنوي ، ٢٠١٧/٢٠١٨, ص ٥٥.

* البنك المركزي المصري, النشرة الاحصائية الشهرية, العدد رقم (٢٩٦) نوفمبر ٢٠٢١, ص ٣.

رابعًا: على مستوي السيولة المحلية

ارتفاع السيولة المحلية عام٢٠١٦/٢٠١٧ ليصل إلى ٢٩١٨١٩٣ مليون جنيه(بما يمثل١٠,٨٤٪ من الناتج المحلي) مقابل٢٠٩٤٥٠٠ مليون جنيه (بما يمثل ٧٧,٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥/٢٠١٦ واستمرت السيولة المحلية فى الارتفاع عام ٢٠١٧/٢٠١٨حتي وصلت إلي ٣٥٨١٥٨٣ مليون جنيه (بما يمثل ٧٦,٦٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي). واستمرت السيولة المحلية فى الارتفاع عام ٢٠١٨/٢٠١٩حتي وصلت إلى ٤٠٥٣١٤٩ مليون جنيه (بما يمثل ٧٦,١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي)، واستمرت السيولة المحلية فى الارتفاع عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ حتي وصلت إلي

(١) البنك المركزي المصري, النشرة الاحصائية الشهرية, العدد رقم (٢٩٦) نوفمبر ٢٠٢١, ص ٣.

٤٣٥٣٠٦٥ مليون جنيه [١]، واستمرت السيولة المحلية فى الارتفاع عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ حتي وصلت إلي ٥٥٧٤٠١١ مليون جنيه[٢].

شكل رقم (٥)

تطور السيولة المحلية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)

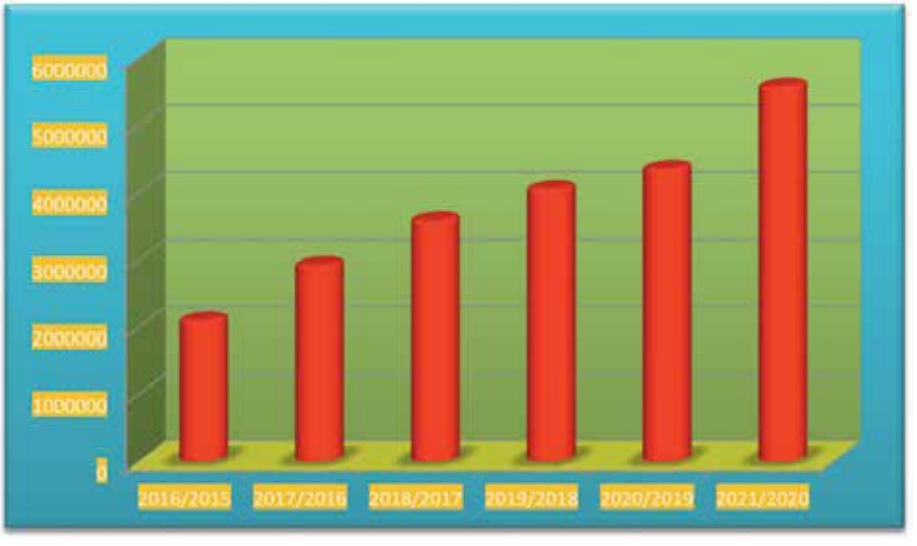

*البنك المركزي المصري, النشرة الاحصائية الشهرية, العدد رقم (٢٩٦) نوفمبر ٢٠٢١, ص ٢٤, ٢٥.

خامسًا: على مستوي معدلات البطالة

انخفاض معدل البطالة ليبلغ ١١,٨٪ للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل ١٢,٥٪ السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦, واستمر الانخفاض فى معدل البطالة ليصل إلى ٩,٩٪ من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨, واستمر الانخفاض فى معدل البطالة ليصل إلى ٧,٩٪ للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ [٣]. بينما ظل معدل البطالة فى الثبات ليصل إلى ٧,٩٪ للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠[٤].

(١) البنك المركزي المصري, النشرة الاحصائية الشهرية, العدد رقم (٢٨٦) يناير ٢٠٢١, ص ٢٤, ٢٥.
(٢) البنك المركزي المصري, النشرة الاحصائية الشهرية, العدد رقم (٢٩٦) نوفمبر ٢٠٢١, ص ٢٤, ٢٥.
(٣) البنك المركزي المصري, النشرة الاحصائية الشهرية, العدد رقم (٢٧٤) يناير ٢٠٢٠, ص ٢٠.
(٤) البنك المركزي المصري, النشرة الاحصائية الشهرية, العدد رقم (٢٩٦) نوفمبر ٢٠٢١, ص ٢٠.

شكل رقم (٦)

تطور معدلات البطالة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

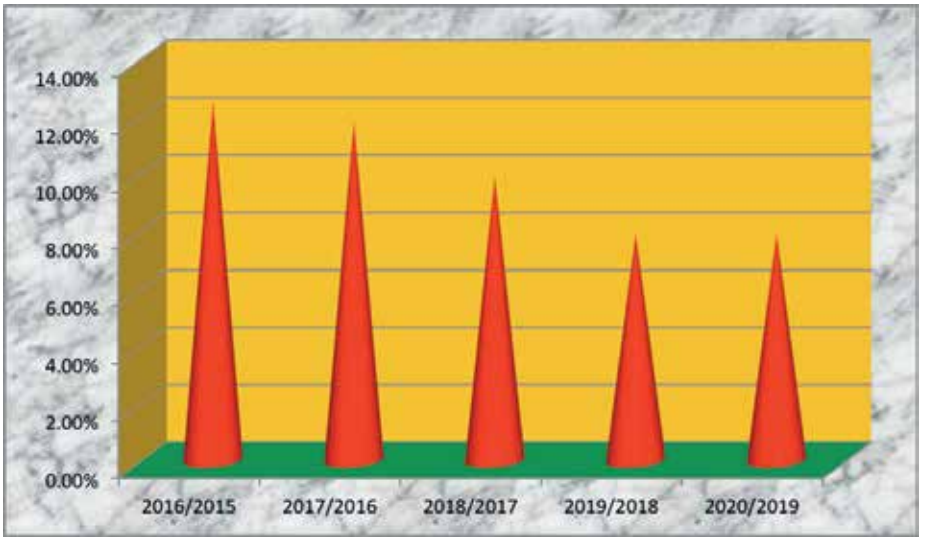

*البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد رقم (٢٩٦) نوفمبر ٢٠٢١، ص ٢٠.

سادسًا: على مستوي الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج (بالأسعار الثابتة)

ارتفاع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الانتاج ليبلغ ٣,٦٪ للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل ٢,٣٪ السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، واستمر الارتفاع فى معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى ٥,٢٪ عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ ثم انخفض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ليصل إلى ٥,١٪ عن السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ثم انخفض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ليصل إلى ٢,٥٪ عن السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠[١]، ثم ارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الانتاج ليصل إلى ١٣,٦٪ عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١[٢].

(١) البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد رقم (٢٧٣) ديسمبر ٢٠١٩، ص ١٨ ، ١٩.
(٢) البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد رقم (٢٩٨) يناير ٢٠٢٢، ص ١٨ ، ١٩.

شكل رقم (٧)

تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)

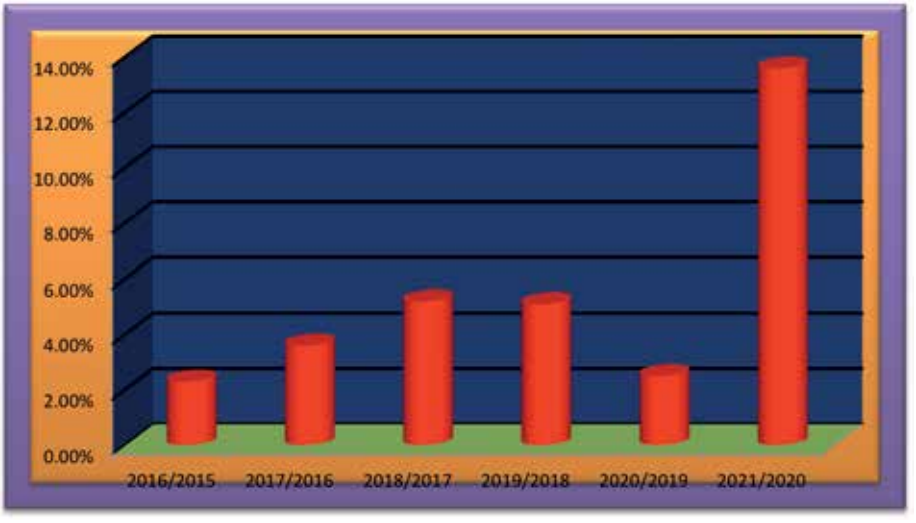

المصدر: البنك المركزي المصري, النشرة الإحصائية الشهرية, العدد رقم (٢٧٣) ديسمبر ٢٠١٩, ص ١٨ ، ١٩.

البنك المركزي المصري, النشرة الإحصائية الشهرية, العدد رقم (٢٩٨) يناير ٢٠٢٢, ص ١٨ ، ١٩.

وتتبني مصر استراتيجية لتعزيز التنمية والتجارة أحد محاورها الرئيسية يهدف إلى زيادة الصادرات المصرية للمنتجات غير البترولية, وذلك من خلال عدد من البرامج تعتمد على الترويج والتسويق, وتفعيل الاتفاقيات الدولية وتذليل عوائق النفاذ للأسواق, وتطوير الإجراءات والتشريعات المنظمة للتصدير والاستيراد, وقامت كذلك وزارة التجارة والصناعة بدراسة وافية لتوجهات الطلب العالمي لتحديد القطاعات التصديرية الواعدة والمستقبلية وتلك التقليدية والمتراجعة لتحديد سياسة التعامل مع كل قطاع, حيث تم تقسيم الصادرات المصرية إلى صادرات ذات جاهزية والتي تصدرها مصر حاليًا وهي ما سيتم العمل علي زيادة تنافسيتها وعلي الأخص السعرية والتي ساهم تحرير سعر الصرف فى رفع التنافسية السعرية لها, وصادرات مطلوبة للتحول الهيكلي وخاصة ذات المكون التكنولوجي المتطور وهو ما يتطلب تطوير طرق الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة[١].

(١) البنك الاهلي المصري, النشرة الاقتصادية, العدد الأول ٢٠١٧, المجلد السابع والستون, ص ٢٠.

وقد وافق البرلمان المصري فى مايو ٢٠١٧ علي قانون الاستثمار الجديد الذي يهدف إلى تبسيط الاجراءات أمام المستثمرين ووضع حد أقصي للفترة الزمنية لإنهائها, بالإضافة إلي منح حوافز خاصة لجذب الاستثمار فى مناطق وقطاعات التنمية المستهدفة, والعمل علي سرعة تسوية المنازعات, بما يضمن تحقيق الاستقرار فى السياسات الاستثمارية وإعلاء مبادئ الحوكمة والشفافية[١].

المطلب الثالث

آثار برنامج الاصلاح الاقتصادي علي سعر الصرف

تمهيد وتقسيم:

يؤثر سعر الصرف على كافة قطاعات الاقتصاد القومي، ويحتل مركزًا محوريًا فى السياسة النقدية، بحيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة من أجل تحقيق معدلات معينة للتضخم أو لنمو النشاط الاقتصادي أو ميزان المدفوعات، بالتالي فإن تطورات سعر الصرف تؤثر على المستوى العام للأسعار من خلال تأثيرات على أسعار السلع المستوردة، كما أن تغيراته تؤثر مباشرة على أسعار السلع المحلية القابلة للتجارة[٢].

يشكل التحرير المالي دعامة رئيسية من دعامات الإصلاح الاقتصادي فى مصر والذى بدأ تطبيقه منذ منتصف عام ١٩٩١، وقد تركز هذا التحرير المالي النسبي لأسعار الفائدة وسعر الصرف، والتحرير الكامل للتعاملات فى البورصة وأسواق المال[٣].

ومن المعلوم أن تغيير سعر الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات وعلى مستوى الأسعار المحلية، وعلى معدل التبادل الدولي، وعلى توزيع الدخل القومي، وعلى الادخار والاستثمار القوميين، وعلى قدرة الاقتصاد القومي على جذب الاستثمارات الأجنبية وعلى عبء المديونية الخارجية[٤].

وتتلخص مشكلة الجنيه المصري ببساطة تامة وفى كثير من الأحيان فى وجود طلب زائد على العملات الأجنبية بمعدلات تفوق معدلات المعروض منها مما ينتج

---

(١) البنك الاهلي المصري, النشرة الاقتصادية, العدد الأول ٢٠١٧, المجلد السابع والستون, ص٢٤.

(2) Dennis,R," Monetary Policy and Exchange Rates in Small open Economies " FRBSF Economies Letter, 2001,16 (May) :1-4.

(٣) محمد محمود عبد الرحمن خليل، تحرير أسعار الصرف فى مصر وأثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ١٢٩

(٤) ريهام طلعت حرب سالم ، سعر صرف الجنيه المصري وأثره على الميزان التجاري الزراعي ، خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٥ ، رسالة مقدمه للحصول علي درجه الماجستير فى الاقتصاد, جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ص ٥٣ .

عنه ردود عكسية على الجنيه المصري تظهر فى صور التدهور المتتالي لأسعار الصرف للجنيه المصري تلك ببساطة مشكلة الجنيه المصري[١].

ومن أسباب الإعلان عن تحرير سعر صرف الجنيه وتركه لقوى العرض والطلب، هو العزوف عن استخدام الاحتياطيات الدولية للدفاع عن الجنيه مقابل الدولار، حيث يعفي النظام الجديد للبنك المركزي من عبء التدخل فى سوق الصرف للتأثير على قيمة الجنيه المصري دون مبرر اقتصادي، وهو ما يعنى الاحتفاظ بحجم مناسب من الاحتياطيات الأجنبية التي تؤمن الاحتياجات الاستراتيجية والغذائية بصورة كاملة[٢].

وتشير النتائج إلى أن سعر صرف الجنيه بعد تحريره وتراجع قيمته أمام الكثير من العملات الأخرى ومنه الدولار. كان له أثر كبير على إحداث تقلبات فى الناتج المحلى الإجمالي فى مصر، وتربطه بالمتغير التابع علاقة عكسية، أي أنه كلما تحركت قيمة الدولار فى مواجهة الجنيه فى اتجاه معين فإن الناتج المحلى الإجمالي يتجه فى الاتجاه المعاكس، بمعنى أنه كلما تراجعت قيمة الدولار أمام الجنيه المصري ارتفعت القيمة الحقيقية للناتج المحلى. وتتراجع قيمة الناتج المحلى بارتفاع قيمة الدولار أمام الجنيه ومعنى هذا أن حرية سعر الصرف لها مردود مباشر وقوى على تقلب مستوى الناتج المحلى الإجمالي[٣].

وعليه نقسم هذا المطلب إلي ثلاثة فروع علي النحو التالي:

الفرع الأول: أسباب تدهور سعر صرف الجنيه المصري

الفرع الثاني: الآثار السلبية والايجابية لانخفاض قيمة الجنيه المصري

الفرع الثالث: الآثار الايجابية لتحرير سعر الصرف علي أداء ميزان المدفوعات فى مصر.

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٤.

(٢) شيماء على متولى على زيد، أثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٧، ص ٩٠.

(٣) د.جمال إبراهيم حسن، الآثار الدورية لسياسات الإصلاح الاقتصادي فى مصر، مصر المعاصرة، مجلة علمية محكمة ربع سنوية، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، أكتوبر ٢٠٠٦، العدد ٤٨٤، السنة السابعة والتسعون، القاهرة، ص ١٤١

الفرع الأول

أسباب تدهور سعر صرف الجنيه المصري

فى مجال البحث فى أسباب تدهور قيمة عملة بلد ما نجد أن مشكلة الصرف تجد جذورها فى مجموعة العلاقة الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية التي يترتب عليها انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات أي قصور حصيلة الصادرات عن الوفاء بالمدفوعات اللازمة للواردات وهو قصور له آثار تراكمية فى زيادة الطلب على العملات الأجنبية بمعدلات تفوق زيادة الطلب على العملة الوطنية، وتنقسم أسباب تدهور قيمة الجنيه إلى[١]:

١ - تدهور قيمة الجنيه لأسباب داخلية[٢]:

تعتبر العلاقة بين حصيلة الصادرات والمدفوعات على الواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة هي بداية مشكلة سعر الصرف فى الدول الأخذة فى النمو فمعظم هذه الدول تعانى من انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات وأن عجز ميزان المعاملات الجارية هو السبب الرئيسي وراء تدهور قيمة العملات وهذا العجز يتزايد من سنة لأخرى لأنه يؤدى إلى مزيد من المدفوعات للخارج لتمويل فوائد وأقساط الديون الخارجية التي تستخدم لمواجهة هذا العجز مما يعنى الدخول فى حلقة مفرغة من العجز. ومما يزيد من هذا العجز تزايد أسعار الواردات بدرجة أكبر من تزايد أسعار الصادرات وكذلك تزايد الواردات الاستهلاكية، وما يستتبعه من آثار سلبية على الاقتصاد القومي وعلى العجز فى ميزان المعاملات الجارية ومن ثم ميزان المدفوعات.

٢- تدهور قيمة الجنيه المصري لأسباب خارجية[٣]:

إن ما تعقده مصر من قروض مع صندوق النقد الدولي هو أكثر أنواع القروض ارتباطًا بتدهور سعر صرف الجنيه بطريقة مباشرة نظرًا لتراكم الديون واعباؤها من أقساط وفوائد، وكذلك نظرًا لتزايد الواردات وارتفاع أسعارها نظرًا لظروف التضخم العالمي، وبالتالي انخفاض قيمه الجنيه.

(١) ريهام طلعت حرب سالم ، سعر صرف الجنيه المصري وأثره على الميزان التجاري الزراعي ، خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٨٠

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٨٠ ، ٨١

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٦

وتعد سياسة سعر الصرف فى مصر القائمة على ربط الجنيه بالدولار الأمريكي عاملاً رئيسيًا فى عدم استقرار سوق وسعر الصرف، حيث ربط الجنيه المصري مقابل العملات الحرة الرئيسة الأخرى يتحدد بناء على حركة أسعار الدولار مقابل العملات، ولا يكون هناك أي اعتبار للعوامل الاقتصادية الحقيقية فى تحديد سعر صرف الجنيه المصري مقابل تلك العملات.

كما تعرض الاقتصاد المصري للعديد من الصدمات الخارجية التي كان لها أثرًا سلبيًا على سوق الصرف، ومن هذه الصدمات ما شهدته الآونة الأخيرة من أزمات اقتصادية، بداية من أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١, ذلك اليوم المشهود الذى خلق حالة من المخاوف من الطيران والانتقال إلى بلدان أخرى فى مختلف بلاد العالم مما أدى إلى آثار شديدة السلبية على الاقتصاد المصري فى مجالات السياحة والطيران والفنادق والنفط، وتراجعت حركة السياحة فى مصر ضمن التراجع العالمي لحركة السياحة مما أثر سلبيًا على المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي فى مصر، وأدى إلى تراجع عرض العملات الحرة مما أسهم فى زيادة الاختلال بين الطلب الكبير على تلك العملات والعرض الأقل من هذه العملات، وهو ما أدى إلى زيادة الاضطراب الذى تعانى منه سوق الصرف المصرية, ثم الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨, ثم جائحة كورونا مع بداية عام ٢٠٢٠م والتي كانت وماتزال لها تداعيات حادة على الاقتصاد العالمي بصفه عامة وعلى الاقتصاد المصري بصفه خاصة, وأخيرًا حرب روسيا وأوكرانيا.

الفرع الثاني

الآثار السلبية والايجابية لانخفاض قيمة الجنيه المصري

أولاً: الآثار السلبية لانخفاض قيمة الجنيه المصري

١ – ارتفاع معدل التضخم.

٢ – انخفاض قيمة الأجور الحقيقية للعاملين بالدولة.

٣ – ارتفاع الأعباء على الشركات المقترضة بالدولار.

٤ – حدوث خسائر مالية فى العديد من القطاعات الاقتصادية مثل: قطاع البترول وذلك بسبب الاتفاقيات الموقعة بين وزارة البترول والشركات الأجنبية التي

تقضى بأن الاستثمار يكون بالدولار، وأن تحصل على نصيبها من البيع بالجنيه وهو ما يعنى تحمل قطاع البترول فارق سعر العملة[١].

٥ - إن تخفيض سعر صرف العملة يرتبط بارتفاع تكاليف الاستيراد مما يحد من حجم الواردات لأغراض التنمية ويضع المشروعات المحلية بمصر فى موقف غير تنافسي مع مثيلها من الواردات[٢].

٦- ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلى التي تعتمد مدخلاته على الواردات.

٧- ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية وعلى رأسها السلع التي ليس لها بديل محلى.

٨- ارتفاع تكلفة المواد الخام المستوردة التي ليس لها بدائل محلية، والتي تدخل فى عمليات الإنتاج.

٩-ارتفاع تكلفة المعيشة بالنسبة للمواطنين [٣].

ثانيًا: الآثار الإيجابية لانخفاض قيمة الجنيه المصري.

يستند أصحاب الفكر التقليدي إلى أن تخفيض سعر الصرف سوف ينعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي. حيث أن تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدى إلى تحسين الوضع التنافسي الخارجي، مما من شأنه أن يؤدى الى تحويل الطلب فى صالح السلع المنتجة محليًا والمنافسة للواردات وبالتالي زيادة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار المنتجات المحلية. فإن هذا التحويل سوف يترتب عليه آثارًا توسعية على الناتج الحقيقي تستمر طالما توافرت الطاقات العاطلة، لأنه متى اقترب المجتمع من حالة التشغيل الكامل لطاقاته، فإن التخفيض فى قيمة العملة المحلية سوف ينعكس فى ارتفاع المستوى العام للأسعار[٤]. وبالتالي تقليل الواردات نتيجة ارتفاع أسعارها ويشجع على تقليل نسبة المواد الخام المستوردة الداخلة فى الإنتاج أو استعمال البدائل المحلية.

(١) شيماء على متولى على زيد، أثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر، مرجع سابق، ص ٨٩

(٢) د. سامح مظهر محمد نجيب القاضي، سياسات سعر الصرف وآثارها على نمط الواردات المصرية (خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ – ٢٠٠٧/٢٠٠٦) (نموذج قياسي لتقدير دالة الطلب على الواردات الوسيطة والاستهلاكية)، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠١٠، ص ٢

(٣) محمد عبد الفتاح رجب، توصيات مؤتمر دور التجارة الالكترونية وخدمات النقل الدولي فى تنمية الصادرات، الجهة المنظمة جمعيه رجال الأعمال بالإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٣.

(٤) د. تغريد محمد عاطف الغندور، المساعدات الأجنبية ومحددات النمو الاقتصادي فى مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، ٢٠١٣، ص ٣٠

كما يؤثر سعر الصرف علي زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر فخفض قيمة العملة يؤدي إلي تقليل تكلفة العملة المحلية وبالتالي زيادة الطلب عليها وزيادة معدلات التوظيف والعمالة, الأمر الذي يؤدي إلي زيادة العائد علي رأس المال. كما يؤدي انخفاض قيمة العملة أيضاً إلي زيادة ثروة المستثمرين الأجانب مقارنة بثروة المستثمرين المحليين مما يسهم فى زيادة الاستثمار الأجنبي. علي حين يري البعض بوجود علاقة موجبة بين ارتفاع قيمة العملة والاستثمارات الأجنبية, ويعود ذلك إلي أن ارتفاع قيمة العملة سيؤدي إلي زيادة الاستيراد والذي قد يدفع الدولة إلي وضع قيود أو إتباع سياسة إغلاقيه أو فرض ضرائب, مما قد يدفع بالمستثمرين الأجانب إلي زيادة الاستثمار توقعًا لحدوث مثل هذه الاجراءات[١].

وتؤدي أيضاً تخفض قيمة العملة إلي تشجيع السياحة الوافدة لمصر نتيجة رخص الأسعار المحلية، والحد من السياحة الخارجية نتيجة ارتفاع تكلفتها بما فيها الحج والعمرة. كما تؤدي أيضاً إلي المحافظة على احتياجات الدولة من النقد الأجنبي.[٢]

الفرع الثالث

الآثار الايجابية لتحرير سعر الصرف علي أداء ميزان المدفوعات فى مصر

لقد كان لقرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري آثارًا إيجابية ملموسة على أداء معاملات مصر الخارجية فى الأجل القصير تمثلت فى تحسن نسبي لأداء الصادرات المصرية وتباطؤ نمو الواردات, وجذب تدفقات استثمارية لمصر سواء علي مستوي الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة ، ولعل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه مصر حاليًا يهدف إلي مساعدة الاقتصاد علي العودة إلي مستويات تناسب إمكاناته الكامنة لتحقيق معدلات نمو أعلي وخلق المزيد من فرص العمل وحماية الفقراء ومحدودي الدخل, حيث يقوم البرنامج علي عدة ركائز أساسية من خلال الاعتماد علي سياسة مرنة لسعر الصرف وضبط أوضاع المالية العامة وتخفيف أعباء الموازنة واجراء اصلاحات هيكلية واسعة النطاق وتعزيز الاستثمارات وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية.

(١) د. حنان عبد الحكيم عبد الفتاح محمد منيسي, قياس أثر السياسة النقدية علي المتغيرات الاقتصادية الأساسية فى الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦, رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, قسم الاقتصاد, ٢٠١١, ص ٥٩.

(٢) د. محمد عبد الفتاح رجب ، توصيات مؤتمر دور التجارة الالكترونية وخدمات النقل الدولي فى تنمية الصادرات، مرجع سابق ، ص ٣.

فعلى الرغم من أن اجراءات الإصلاح الاقتصادي وتحرير أسعار الصرف قد صاحبها بعض الآثار السلبية خاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم, إلا أن كافة المؤسسات الدولية أبدت تفاؤلها بشأن الاقتصاد المصري, وأشادت بهذه الاجراءات والتي بدأت تجني ثمارها من خلال جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة, مع تعزيز اجراءات السيطرة علي العجز المالي, بل ومن المنتظر أن يحقق الاقتصاد المصري مزيدًا من التعافي والتحسن خلال المرحلة المقبلة [١].

كما كان لقرار تحرير سعر الصرف فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ أثرًا ايجابيًا علي موارد السوق من النقد الأجنبي, حيث بلغت موارد البنك المركزي من النقد الأجنبي منذ قرار تحرير سعر الصرف وحتي نهاية يونيو ٢٠١٧ حوالي ٥٣,٨ مليار دولار [٢].

ويري الباحث:

أنه من المتوقع أن يتحسن أداء معاملات مصر مع العالم الخارجي خلال الفترة المقبلة, نتيجة تبني الحكومة المصرية برنامج إصلاح اقتصادي من شأنه خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الصادرات ودعم السياحة وزيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي وخاصة بعد انعقاد منتدي الاستثمار إفريقيا ٢٠١٨ يومي ٨ ,٩ ديسمبر ٢٠١٨ وبحضور نحو ١٠ رؤساء أفارقة وأكثر من ٦٠ متحدثًا دوليًا, تليها رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي فى ٢٠١٩/٢/١٠والذي يتكون من ٥٥ دولة, حيث تعزز من تعاونها الوثيق مع محيطها القاري, وتوطد علاقتها مع كافة الدول السمراء التي تمثل العمق الاستراتيجي للقاهرة, كما يفتح آفاقًا واسعة للتعاون مع إفريقيا مما يعد فرصة لزيادة التعاون, وسيكون له أكبر الأثر فى تنمية التجارة وحجم الأعمال والصادرات وفي إقامة العديد من المشروعات الاستثمارية المشتركة.

وحيث أن سعر الصرف فى مصر مرتبط بالدولار الأمريكي, بالرغم من أن الشريك التجاري الأول لمصر هو المجموعة الأوروبية, وبالتالي إذا حدثت تغييرات كبيرة فى سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأوروبية فسوف ينعكس هذا بشكل سلبي على ميزان المدفوعات, مما جعل الحكومة المصرية توطد علاقاتها بالاتحاد الأوروبي عن طريق انعقاد المؤتمر العربي الأوروبي الأول (باستقرارنا – نستثمر) بشرم الشيخ

(١) البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ٢٠١٧ ، المجلد السابع والستون ، ص ٢٧
(٢) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ص و .

بتاريخ ٢٤, ٢٥ /٢/٢٠١٩. ونحن نتوقع أن من شأن انعقاد المؤتمر العربي الاوروبي زيادة فى جذب الاستثمارات الأجنبية سواء كانت عربية أو أوروبية وذلك سوف ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات بصفة خاصة وعلى برنامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة.

ـ الخاتمة

تميزت مصر خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي بوجود معدل تضخم مرتفع، ولذلك بدأت مصر فى تطبيق برنامج إصلاح مالي واقتصادي، وحيث إن السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كانت من أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي فإن السلطات الاقتصادية قد أولت اهتمامًا شديدًا لمثل هذه الجزئية, كان الهدف الأساسي لتطبيق نظام الإصلاح الاقتصادي متمثلاً فى ضرورة تحرير سوق الصرف الأجنبي من القيود الإدارية

فالدولة مطالبة بالحفاظ على معدلات عالية للنمو والتشغيل تواجه بها تحديات الفقر وتفاوت توزيع الدخل، وعليها تجنب الوقوع فى فخاخ المديونية. وبداية العلاج التنموي لهذه المعضلات هو الاستثمار فى البنية الأساسية والتكنولوجية وفي قدرات المجتمعات على التصدي لتغيرات المناخ وإدارة التحول المطلوب وفقًا لنهج التنمية المستدامة.

وقد نجح الاقتصاد المصري فى السير بخطى ثابتة ومنهجية استباقية ومرنة، نحو تحقيق مستهدفات برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وفي مقدمتها تطبيق الإصلاحات الرامية إلى النهوض بمعدل النمو، واحتواء نسب عجز الموازنة، ومعدلات التضخم، فضلاً عن اتخاذ الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي مسارًا تصاعديًا، فى ظل انتعاش الأنشطة التجارية وتعافي قطاع السياحة، إلى جانب ارتفاع تحويلات المصريين فى الخارج، وغيرها من مصادر النقد الأجنبي، ما أسهم فى تعزيز بنية الاقتصاد المصري، وتماسكه وصموده فى مواجهة التحديات، وإنقاذه من تأثيرات جائحة كورونا التي أضرت بالعديد من الاقتصادات العالمية، وهو الأمر الذي انعكس بدوره على تحسن المؤشرات الاقتصادية، وحظى بإشادة كبيرة من المؤسسات الدولية.

ومن المؤكد أن النجاح الاقتصادي الذي حققته مصر فى الآونة الأخيرة وجهود الإصلاح الجارية سيضعف قليلاً بسبب جائحة كورونا, وسوف تؤثر جائحة كورونا وحرب روسيا وأوكرانيا على نجاح الإصلاح الاقتصادي الذي حققته مصر وخصوصًا علي قطاع السياحة, وتحويلات من المصريين العاملين فى الخارج, وعلي إيرادات قناة السويس, والصادرات, كذلك التأثير بالسلب على الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

ـ النتائج والتوصيات

قدم هذا البحث تحليلاً لمدى نجاح الإصلاح الاقتصادي المصري, وفيما يلي النتائج التي توصلنا إليها، والتوصيات التي وضعت على أساسها.

أولاً: النتائج:

١- أدي ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى حدوث ارتفاعات متوالية فى مستويات الأسعار المحلية صاحبها تدهور شديد فى مستوى معيشة شريحة كبيرة فى المجتمع المصري, لذلك اتخذ الاقتصاد المصري خطوات جادة نحو الاتجاه إلي تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

٢-أدت الاختلالات الهيكلية وضعف معدلات الإنتاج وسوء حالة البنية والهياكل الأساسية فى الاقتصاد المصري إلى خلق كثير من المشاكل الاقتصادية مثل زيادة معدلات تضخم واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات وقد أنعكس هذا على مركز وحدة النقد المصرية فتدهوره قيمة الجنيه المصري فى مواجهة العملات الأجنبية وخاصة الدولار.

٣ – أوضحت الدراسة أن تخفيض قيمة عملة مصر سوف يؤدي إلي زيادة تكلفة الواردات مما يزيد من سعر السلعة المنتجة محليًا ويمثل ذلك ضغطًا على الأسعار المحلية فى مصر.

٤ - أوضحت الدراسة أن الإصلاحات الاقتصادية ساعدت على استقرار الاقتصاد الكلي خلال السنوات الماضية، وبالتالي أسهمت فى بناء القدرة على مواجهة التحديات المتعلقة بأزمة كورونا.

ثانيًا: التوصيات:

فى ضوء الدراسة السابقة ونتائجها تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تلقى الضوء على بعض العناصر التي يمكن الاستفادة منها فى خفض معدل التضخم وتحقيق الاستقرار والنمو بالاقتصاد المصري من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي:

١- ضرورة السيطرة على معدلات التضخم من خلال استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية فى ضبط التضخم.

٢-زيادة الجهود المبذولة للحفاظ علي استقرار قيمة العملة المحلية وذلك من خلال ضرورة علاج الأسباب الهيكلية وراء أزمة سعر الصرف فى الاقتصاد المصري وذلك من خلال علاج الاختلالات الهيكلية بميزان المدفوعات عن طريق العمل علي تنمية الصادرات المصرية والاهتمام بجودة المنتج المصري والتسويق الجيد لهذه المنتجات بالإضافة إلي ترشيد الواردات وزيادة الصناعات البديلة لها.

٣ – ضرورة عدم اعتماد مصر على الواردات التي تعرض اقتصادها للتضخم والعمل الدؤوب على تنمية القطاع الصناعي بها كخطوة هامة نحو تفادي تقلبات الأسعار بها تبعًا لتقلبات الأسعار بالخارج والتي تنتقل إليها عن طريق الواردات.

٤- العمل على رفع مستوى الإنتاجية وذلك من خلال تحقيق بعض المتطلبات وهي الارتفاع بمستوي القدرة الإدارية، والاهتمام بالحوافز، والتوسع فى التدريب والتأهيل المهني.

المراجع

أولاً: الكتب العامة:

١. د. محمد عبد الفتاح رجب، توصيات مؤتمر دور التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي فى تنمية الصادرات، الجهة المنظمة جمعيه رجال الأعمال بالإسكندرية, ٢٠٠٢.

٢. د. خالد زكى محمد الديب، دور السياسة النقدية والسياسة المالية فى خفض الفجوة الادخارية – دراسة تحليلية منذ ١٩٧٤، جامعة عين شمس، كلية التجارة، الدراسات العليا.

ثانياً: الرسائل الجامعية (ماجستير – دكتوراه).

١. أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب معين، دور السياسة النقدية فى التأثير على هيكل الائتمان بالبنوك فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠٠١.

٢. د. تغريد محمد عاطف الغندور، المساعدات الأجنبية ومحددات النمو الاقتصادي فى مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية, ٢٠١٣.

٣. د. حنان عبد الحكيم عبد الفتاح محمد منيسي, قياس أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الأساسية فى الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦, رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, قسم الاقتصاد, ٢٠١١.

٤. د. خالد إبراهيم سيد أحمد، دور السياسة المالية فى علاج مشاكل الدين العام، رسالة دكتوراه الفلسفة فى المالية العامة، ٢٠٠٣.

٥. د. رشدي إبراهيم رشدي, البترول بين الاستخراج الأولى والتصنيع فى الاقتصاد المصري ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق, جامعة الاسكندرية, كلية الحقوق, قسم الاقتصاد والمالية العامة ، ٢٠١٨.

٦. ريهام طلعت حرب سالم، سعر صرف الجنيه المصري وأثره على الميزان التجاري الزراعي، خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٥، رسالة مقدمه للحصول علي درجه الماجستير فى الاقتصاد, جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد.

٧. شيماء على متولى على زيد، أثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة، قسم الاقتصاد،٢٠٠٧.

٨. محمد محمود عبد الرحمن خليل، تحرير أسعار الصرف فى مصر وأثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.

٩. نهال أحمد عبد الحى تقى الدين، تقييم فاعلية السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي فى مصر، دراسة تحليلية تطبيقية للفترة منذ ١٩٩٠، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، عام ٢٠٠٩.

ثالثاً: مقالات ودوريات

١. د. باهر سامي نخله حنين, معدل الصرف وبرامج الاصلاح الاقتصادي فى مصر, المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, كلية التجارة وإدارة الأعمال, جامعة حلوان, العدد الثاني, ٢٠٠٩, ص٢٢٩.

٢. د. جمال إبراهيم حسن، الآثار الدورية لسياسات الإصلاح الاقتصادي فى مصر، مصر المعاصرة ، مجلة علمية محكمة ربع سنوية، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، العدد ٤٨٤، السنة السابعة والتسعون، القاهرة .

٣. د. سامح مظهر محمد نجيب القاضي، سياسات سعر الصرف وآثارها على نمط الواردات المصرية (خلال الفترة ٨٢/١٩٨٣ – ٢٠٠٦/٢٠٠٧) (نموذج قياسي لتقدير دالة الطلب على الواردات الوسيطة والاستهلاكية)، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠١٠.

رابعاً: التقارير والنشرات

١. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد وسنوات متفرقة.

٢. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد وسنوات متفرقة.

٣. النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، أعداد وسنوات متفرقة.

٤. تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١.

خامساً : المراجع الأجنبية:

1. Dennis,R," Monetary Policy and Exchange Rates in Small open Economies " FRBSF Economies Letter, 2001,16 (May) .

2. Roland Sturm and Markus M. Muller, Public Deficits : A comparative study of their Economic and political consequences in Britain, Canada, Germany and the United States, Longman, New York, USA, 1999.

مخلص

فى ظل تفاقم الضغوط التضخمية وحركة الارتفاعات المتوالية فى مستويات الأسعار المحلية والتدهور فى سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وجدت, الحكومة نفسها أمام منعطف خطير يوشك أن يؤدى إلى انهيار بنيان الاقتصاد الوطني. ولمواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور؛ بدأت السلطات الحكومية مشاوراتها مع صندوق النقد بشأن تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذى يدعمه ويسانده صندوق النقد، وقد انتهت تلك المشاورات بعقد اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق النقد الدولي، تضمن قيام الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج للإصلاحات الاقتصادية والمالية على مراحل زمنية متتابعة خلال الفترة، وقد تضمن البرنامج عددًا من السياسات النقدية والمالية الهادفة إلى وقف التدهور فى أداء الاقتصاد المصري والحد من تفاقم الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار فى مستويات الأسعار المحلية والإصلاح الاقتصادي بصفة عامة.

نجح الاقتصاد المصري فى السير بخطى ثابتة ومنهجية استباقية ومرنة، نحو تحقيق مستهدفات برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وفي مقدمتها تطبيق الإصلاحات الرامية إلى النهوض بمعدل النمو، واحتواء نسب عجز الموازنة، ومعدلات التضخم، فضلًا عن اتخاذ الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي مسارًا تصاعديًا، فى ظل انتعاش الأنشطة التجارية وتعافي قطاع السياحة، إلى جانب ارتفاع تحويلات المصريين فى الخارج، وغيرها من مصادر النقد الأجنبي، ما أسهم فى تعزيز بنية الاقتصاد المصري، وتماسكه وصموده فى مواجهة التحديات، وإنقاذه من تأثيرات جائحة كورونا التي أضرت بالعديد من الاقتصادات العالمية، وهو الأمر الذي انعكس بدوره على تحسن المؤشرات الاقتصادية، وحظى بإشادة كبيرة من المؤسسات الدولية.

كلمات مفتاحية الاصلاح الاقتصادي، سعر الصرف، ميزان المدفوعات، النقد الاجنبي.

3.

The economic reform program and exchange rate policy and its impact on the Egyptian economy during the period (2016-2021)

Ph.D Maher Abd El- Wahab Hamed Abo Ziada,

Abstract

In light of the escalation of inflationary pressures, the movement of successive increases in domestic price levels, and the deterioration in the national currency's exchange rate against foreign currencies, the government has found itself at a critical juncture that is about to lead to the national economy's structural collapse. In response to the deteriorating economic situation, the government authorities launched negotiations with the IMF on the implementation of the IMF-supported economic stabilization and structural adjustment initiatives. The program contained a series of monetary and financial policies aimed at halting the Egyptian economy's decline, restraining the escalation of inflationary pressures, attaining domestic price stability, and promoting economic reform in general.

The Egyptian economy has been able to maintain a consistent, proactive, and adaptable approach to fulfilling the economic and structural reform program's objectives, In light of the recovery of commercial activities and the tourism sector, the most important of which is the implementation of measures aimed at rising growth rates, managing budget deficit rates and inflation rates, and increasing international foreign exchange reserves, In addition to an increase in remittances from Egyptians abroad and other sources of foreign exchange, which helped to strengthen the Egyptian economy's structure, cohesion, and steadfastness in the face of challenges, as well as saving it from the effects of the Corona pandemic, which hit many global economies, which is what the Egyptian economy needed. As a result, economic indices improved, and foreign agencies applauded it favorably.

Keywords (economic reform, exchange rate, balance of payments, foreign exchange).